طائراتها وأسلحة أخرى مصنعة من أجزاء أميركية الى جنوب أفريقيا ودول أخرى، مقابل التعاون مع سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وخصوصاً بيع مقاتلات «أف ــ ١٥» وطائرات الانذار المبكر «أواكس» الى السعودية(١٢٣).

٢ ــ التعاون الاقتصادي ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠

ان التعاون الاقتصادي بين البلدين هو الهدف الظاهري لاتفاقات العام ١٩٧٦. ولقد شهدت الفترة منذ العام ١٩٧٦، بالفعل، تصاعداً دراماتيكياً في التبادل التجاري وتوظيف الأموال. لكن فحصاً دقيقاً لنمط التبادل التجاري والتوظيف يبين أن غايته تذهب الى أبعد من الاقتصاد، وبأنه، أساساً، استراتيجي. ويتضح هذا من العناصر الثلاثة التالية:

أولاً: ان المواد الخام الاستراتيجية لدى جنوب أفريقيا (وبخاصة الفولاذ، الفحم، واليورانيوم المشبع) تسود صادرات هذه الدولة الى اسرائيل، فيما تهيمن الخبرة التقنية والتجهيزات العسكرية والأسلحة بالمقابل على صادرات اسرائيل الى جنوب أفريقيا(١٢٤)، وهو، باختصار تبادل لسلع لا يستطيع أي من البلدين الحصول عليها بسهولة من مكان آخر، وذو مغزى عسكري جوهري.

ثانياً: ان اسرائيل، وعبر مشاريع التوظيف المشتركة، تؤمن لقطاع الصناعة في جنوب أفريقيا سبيلاً لتجنب المقاطعة الدولية، وبخاصة الأفريقية لمنتوجاته، ولاختراق سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية المربح، من بابه الخلفي(١٢٥).

ثالثاً: ان التدخل الحكومي من كلا الجانبين كان حاسماً في تطوير العلاقة، التي لم تقتصر فقط على عدد من الشركات مثل «كور» الاسرائيلية و«ايسكور» الجنوب أفريقية، بل تعدت ذلك الى توفير الاعتمادات التجارية الخاصة، وتخفيف القيود على تصدير رأس المال، واتفاقيات حول ضريبة الدخل، بالاضافة الى عقود حكومية عسكرية بشكل خاص.

التجارة:

من الصعب الوصول الى تحديد دقيق للحجم الحقيقي للتبادل التجاري بين اسرائيل وجنوب أفريقيا. وذلك عائد جزئياً الى أن البلدين يعتمدان في أرقامهما المعلنة معايير مختلفة (أرقام جنوب أفريقيا مثلاً لا تشمل اعادة التصدير)، لكن الأهم من ذلك هو أنهما يغفلان ذكر بعض المواد.

فهما لا يذكران، مثلاً، الماس المستورد من قبل اسرائيل، منذ أن أصبح يباع بواسطة الـ «سي. أس. أ» (التي كان يملكها دي بيرز) ومركزها لندن. وسجلت أرقام هذا النوع من التجارة في العام ١٩٧٢، وفقاً لصحيفة «راند ديلي ميل» أكثر من ١٠٠ مليون دولار(١٢٦)، ثم انطلق صعوداً خلال السبعينات ليسجل في العام ١٩٧٨ مليار دولار للكميات الكبيرة من الماس المنتج في جنوب أفريقيا(١٢٧).

وتغفل جداول التبادل التجاري أيضاً ذكر «السلع التجارية غير المعلنة، التي ليس هناك أحد مستعد لمجرد المغامرة في تخمين قيمتها المجهولة»(١٢٨) (فايننشال ميل، جوهانسبرغ (أيلول ــ سبتمبر ١٩٧٩)، والتي تشمل ما يمكن ان يشكل، وحده، أكبر بند في التبادل وهو، حسب «نيويورك تايمز»، الأسلحة(١٢٩).

وقد نقل عن رئيس غرفة تجارة اسرائيل ــ جنوب أفريقيا الدكتور جاك بارانس، الذي يشغل أيضاً منصب مدير رئيسي في «بنك الحسم» الاسرائيلي في تل ــ أبيب، قوله في العام ١٩٧٩: «لسنوات خلت كان حجم التبادل التجاري بيننا يتراوح بين ١٥ و٢٠ مليون دولار، وهو جزء بسيط من حجم تجارة كل من البلدين مع العالم التي تتراوح أرقامها بين ١٠ و١٢ بليون دولار. لكننا الآن نتعامل بمئات الملايين من الدولارات، وبيننا مشاركة تجارية حقيقية ومهمة».

وقد ضمّن الدكتور بارانس الماس، دون الأسلحة، الأرقام التي أعطاها(١٣٠).

ان وجود مواد تجارية «غير معلنة»؛ نسبة كبيرة منها من انتاج مصانع الالكترونيات في اسرائيل، قد يفسر، وفقاً لصحيفة «فايننشال ميل» القلق الشديد لدى كل شخص في اسرائيل من اختلال الميزان التجاري لصالح جنوب أفريقيا اختلالاً ما زال يتجه نحو التصاعد (٣٧,٧ مليون دولار مقابل ٧٩,٩ مليون دولار في العام ١٩٧٨)(١٣١).

ان الأرقام التالية المستقاة من صندوق النقد الدولي ومصادر الحكومة الاسرائيلية، تعكس فقط،